التحديات التي تواجهها هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا وسبل علاجها

Challenges Faced by DPS in Indonesia and Ways to Solve Them

مذكر محسن طه

طالب دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

Muzakkir Muhsin Thaha

PhD student, Islamic International University Malaysia (IIUM)

muzakkirmt@gmail.com

Hossam El-Din Ibrahim Mohamed, Islamic International University
Malaysia

Muntaha bin Artalim Zaim, Islamic International University Malaysia

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف عن القضايا التي تعرضت لها هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا والبحث عن سبل تحليلها. فكثير من هذه القضايا تعرقل عمليات الهيئة مما أدى إلى عدم تمتعها بالامتيازات الخاصة بها. ومن المثير للاهتمام في هذا الموضوع أن تقنين بعض النظم المصرفية في القانون المدني الإندونيسي لم تسفر عن النتائج المثلى وهي الالتزام الكامل في أنشطة المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة. فجاءت هذه الدراسة لتساهم في تقديم الحلول الفعالة القابلة للتطبيق حتى يتم تفعيل أعمال الهيئة بشكل منتظم. واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي لبيان المشكلات وتقويمها مع الرجوع إلى الكتب التراثية وكتب المعاصرين. وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات، أبرزها:

- 1- جعل التبعية القانونية لهيئة الرقابة الشرعية منوطة بجهة رسمية عليا في الدولة لضمان تحقيق الاستقلالية وللنأي عن كل مؤثر يخل بالعمل المهني لها.
- 2- يجب على الهيئة إثبات أهمية وجودها أمام المتعاملين والعملاء والاستفادة من التكنولوجيا للانتشار والسرعة مبيئاً فيها الأحكام الشرعية للمشاريع الجارية.
- 3- الملاحظة عالقة بخصوص تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية في المصرف لإمكان حصول تضارب المصالح.
- 4- يجوز لأعضاء DPS أخذ الرواتب والمكافآت من المصارف الإسلامية مقابل أعمالهم فيها، فقد اقتطعوا جزءاً من وقتهم للقيام بأعمال تخص هذه المصارف.

الكلمات المفتاحية: هيئة الرقابة الشرعية، إندونيسيا، النظم المصرفية

Abstract

This study aims to identify some issues facing the Sharia Supervisory Board (SSB) in Indonesia and find ways to solve them. Some cases were found to have obstructed SSB operations, resulting in SSB's failure to enjoy its privileges. What is interesting is that the legalization of many Sharia banking systems in Indonesian civil law didn't produce optimal results that is the full commitment of Islamic banking activities to principles of Sharia. This study contributes to providing effective and applicable solutions in order to systematically improve the work of SSB. The researcher relies on the inductive and analytical approach to clarify and solve the problems by referring to heritage and contemporary bûks. The research reached some conclusions and recommendations: 1- Making legal affiliation of the SSB refer to a higher official authority in-country to ensure independence. 2- The SSB must prove the urgency of their presence among customers and utilize technology to accelerate demonstrating of Sharia provisions for ongoing projects. 3- There is still a problem in appointing the members of SSB by the bank's general assembly due to potential conflicts of interest. 4- SSB members can collect salaries and bonuses from Islamic banks in return for their efforts and carving out their times.

Keyword: Sharia Supervisory Board, Indonesia, Banking systems

المقدمة

إن فكرة تأسيس هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا جاءت نتيجة تطور سريع لنموّ المصارف الإسلامية وانتشارها في البلاد. فلم تكن جاهزةً للتعامل مع مهامها الرئيسية التي تتطلب أهلية شرعية واحترافية تقنية مما أدّت إلى ظهور عدد من المشاكل التي تعيق أعمال هيئة الرقابة الشرعية في كثير من الأحوال متمثلةً في عدم تمتّعها بالامتيازات الخاصة بها كاستقلالية والإلزامية والكفالة المعيشية لأعضائها وغيرها.

وقد وجد الباحث بعضاً من الدراسات حول الموضوع سواء كان بحثاً أو مقالات أهمها بعنوان: هيئة الرقابة الشرعية في ظل نظام الحكم المصرفي، دراسة الرقابة المصرفية في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، إعداد: مسلحاتي نور هدايتي، ومقالة بعنوان: آليات المراقبة في هيئة الرقابة الشرعية على البنك الإسلامي الإقليمي للتنمية (جوغجاكرتا) للكاتب: داني القاري، وبحث بعنوان: دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها، إعداد: حسين عبد المطلب الأسرج، إلا أن هذه الدراسات تبقى ناقصة ومختصرة في حدود مقالات أو بحوث أو موضوعات نظرية قصيرة في كتب مصرفية إسلامية أو في غيرها.

وجاء هذا البحث محاولاً تقديم الحلول البتاء لتلك المشاكل، منها: جعل التبعية القانونية لهيئة الرقابة الشرعية منوطة بجهة شرعية رسمية عليا في الدولة تحقيقاً لأعلى قدر من الاستقلالية، وكذلك فرض التطبيق عملياً لنصوص القانون المشرعة في المعاملات الشرعية على أرض الواقع. لذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والميداني لعرض المشكلات ثم تحليلها وتقويمها مع الرجوع إلى كتب العلماء القدامى والمعاصرين والاستفادة من الفتاوى والبحوث كما أجريت المقابلات مع بعض المسؤولين المتخصصين في هذا المجال. من هنا نحاول تحليل هذه المشاكل من خلال النقاط الآتية:

أولاً: استقلال هيئة الرقابة الشرعية ووسائل تحقيقه

يعد استقلال هيئة الرقابة الشرعية ركيزة أساسية لتحقيق شرعية المعاملات في المصرف، وذلك يوجب النأي بالعمل الرقابي عن كل مؤثر يخل بعمله المهني، فيتعد عضو الهيئة عن أي تأثير من أصحاب السلطة والنفوذ كما يخلص أيضاً من أهوائه الشخصية، وذلك ليتمكن من ممارسة عمله على وجه سليم وفقاً لاجتهاده المبني على أسس شرعية سليمة.

• مفهوم الاستقلال

الاستقلال بمعنى الاستبداد بالأمر، يقال هو مستقل بنفسه أي ضابط أمره، واستقلَّ برأيه أي انفرد به (Ibn Manzūr, 2003)، ويأتي بمعناها الاصطلاحي عند الفقهاء: التفرُّد في التصرفُ بالشَّيء. ولا يخرج استعمالهم لكلمة الاستقلال عن هذا المفهوم (Qala'jī, 1988). وعلى هذا فإنه يمكن وضع تعريف لاستقلال هيئة الرقابة الشرعية يغلب على الظن جمعه ومنعه وهو "انفراد المراقب بإصدار القرار في الملفات والتعاقد بالطرق الشرعية وفق اجتهاده دون تدخُّل من غيره أو تأثير عليه". وذكر الدكتور محمد علي القرني أن المقصود من استقلالية هيئة الرقابة الشرعية هو الحرية والانعقاد من القيد والانفراد بالقرار وعدم الخضوع في القول أو العمل لقوة داخلية أي أغراض شخصية أو خارجية أي ضغوط إدارية (Al-Qāri, 2002).

بناء على ما سبق نفهم بأن وجود هيئة الرقابة الشرعية وقوة تأثير عملها في المصارف يعتمد على مجموعة الوسائل والإجراءات والاعتبارات المؤدية بمجموعها إلى استقلال هيئة الرقابة الشرعية في تنفيذ مهامها وواجباتها التي تم التفويض إليها من توجيه أو توعية أو مراقبة دون أن تتعرض لأيّ ضغوط قد تؤثر سلباً على ما سيتم الإصدار عنها سواء كان الضغوط صادراً من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية أو من طرف آخر داخلياً وخارجياً (Al-Khelaifi, 2003).

• وسائل تحقيق الاستقلال في هيئة الرقابة الشرعية

ولما كان الاستقلال بمفهومه السابق، فمن الضروري أن نقف على بعض وسائل مبتكرة لإبرازها وذلك كخطوة تمهيدية للعمل على تطبيقها لدى المصارف الإسلامية في إندونيسيا بحيث يهدف ذلك إلى تحقيق أعلى درجة من الحرية والاستقلالية للهيئة في استخراج قراراتها وتقاريرها والقيام بمباشرة دورها الرقابي الشرعي المكلف بها. ولتحقيق الاستقلالية يمكننا تتبُّع ثلاث وسائل تالية:

○ **الشخصية القوية:** إن عضوًا من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لا بد أن تكون له شخصية قوية، لأن هذه الصفات لها أبلغ الأثر في تعزيز الاستقلالية بخصوص ما يصدر عنه من قرارات، خاصةً في حالة مواجهة الضغط مما قد يؤدي إلى عدم موضوعية وحيادية ما يصدر عنه، فإذا غابت عنه الصفات الشخصية السوية المتينة التي تسانده في أن يكون مستقلاً برأيه واجتهاده وموقفه في نطاق مهامه الرقابي فإن وضع استقلاليته كهذه ستحوّله إلى التبعية مما تفضي إلى فشل مهمته (Al-Khelaifi, 2003).

ومن دعائم الشخصية القوية؛ أن يتمتع المراقب الشرعي بالكفاءات العلمية والمهارات، كما أن الخبرات العلمية والمهنية هي الأخرى تؤيد قوة شخصيته وتؤهلّه في أداء مهامه باستقلالية كاملة. لذلك نصّت لائحة بنك إندونيسيا على أن من شروط الإلزامية للمراقب الشرعي أن تكون لديه اختصاصات علمية في فقه المعاملات والاقتصاد والصيرفة والمالية، كما أن له الخبرة العملية الكافية في مجال عمله (Bank of Indonesia, 2009).

ومن مظاهر الشخصية القوية أيضاً: النزاهة والاستقلال الفكري بحيث يستطيع المراقب الشرعي إبداء رأيه وإصدار قراراته بحرية وموضوعية، لذلك لا بد أن يكون من أصحاب السمعة الطيبة ولا يوجد في سجله أيّ سوابق جنائية. وعلى المراقب أن يشترك في أعمال المصرف من بداية عرض المنتجات إلى أن يتم إصدارها، فتتسع له الفرصة للقيام برقابة شاملة والاطلاع على البيانات والمعلومات حول المنتجات من مآلاتها وأهدافها والمقصد الشرعي منها وفوائدها على الأمة.

○ **التقنين الرسمي:** إن تمكين هيئة الرقابة الشرعية من تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات يجب أن ينصّ قانونها على مبدأ الإلزام بأن يكون المحلّ الملزم به في مجال القضايا الشرعية ومما لا يعارض نصّاً أو إجماعاً صحيحاً، ولها صلاحية في إيقاف أيّ عملٍ أو تصرفٍ يثبت أنه يخالف الشرع وإبطال كل أثر يترتب عليه (Bank of Indonesia, 2008)، فهذه الرقابة

الشرعية لا يقتصر على ممارسة دور توجيهي واستشاري فقط، بل تشمل أيضاً على الإرشاد والإشراف من أول إنشاء المنتجات إلى إصدارها، إضافةً إلى مراجعة أعمال المصرف وتدقيقها من وقت لآخر.

ومن المشاكل الموجودة حالياً بخصوص أعمال هيئة الرقابة الشرعية هي غياب التنسيق العملي بين اللوائح المنظمة لمهام الهيئة وبين تطبيقاتها عملياً في المصارف الإسلامية، بحيث يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها والأعمال التي تمارسها والمستحقات يتم تخصيصها إياها، وكذلك ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية وبين الأطراف الأخرى كالجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمساهمين والموظفين العاملين وجمهور المتعاملين.

لذلك، وضع قانون الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا بعض المعايير في هذا الأمر وفي مقدمته مبدأ الإلزام، منها وجوب تطابق عمليات المصارف الإسلامية وأنشطتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، أي أن الالتزام بالشريعة من واجب المؤسسة المصرفية، وأن المصرف ملزمٌ باتباع قرارات هيئة الرقابة الشرعية، بل في حال مخالفة المصرف ذلك ستنتم إحالته إلى المحكمة لتقرر عليه عقوبة إدارية أو غرامة مالية كما حددها القانون (Bank of Indonesia, 2009).

ولا بد أيضاً من تنصيب القانون على أن يكون قرار تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وإعفائهم وتحديد مكافآتهم يكون من صلاحيات الجمعية العمومية، على الأقل أن يكون قرار إعفاء عضوية الهيئة من منصبه من اختصاصات الجمعية العمومية. ورغم ذلك فإن الطريقة المثلى لضمان تحقيق الاستقلالية - في نظر الباحث - هي أن تجعل التبعية القانونية لهيئة الرقابة الشرعية إلى جهة شرعية رسمية عليا في الدولة مثل الهيئة الشرعية الوطنية (DSN-MUI) أو سلطة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK-RI). بالإضافة إلى أنه يجب أيضاً أن ينصّ التقنين على حق اطلاع الهيئة على جميع مستندات المصرف، بحيث يترتب في حال عدم التزام إدارة المصرف بهذا

الأمر فإنه يحق لهيئة الرقابة الشرعية طلب انعقاد الاجتماع للجمعية العمومية غير العادية بناءً على اكتشافها عن إهمال الإدارة وتقصيرها، نفس الحال عندما يصادف المراجع المالي الخارجي إهمالاً متعمداً أو مخالفة ظاهرة من الإدارة فيمكنه على الفور

من مطالعة أية معلومات أو مستندات متعلقة بذلك التقصير (Bank of Indonesia, 2009. act. 28).

شكل (1) أفضل وضع الهيكل التنظيمي لـ DPS في المصرف من منظور الاستقلالية.

○ الإدارة التنظيمية: ويقصد بالإدارة التنظيمية هنا؛ الوضع التنظيمي أو الموقع الهيكلي الذي يرسم تبعية هيئة الرقابة الشرعية في المصرف وهو درجة نفوذ السلطة الإدارية والتنفيذية التي يختص بها جهاز هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. والذي

يجري اليوم في كثير من المصارف يكون موقعها تابعاً للجمعية العمومية وأن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بواجبها وتقدم تقريرها للجمعية العمومية، فهذه التبعية تكون مبنية على سلطان التعيين والعزل (Jalāl Al-Dīn, 2009).

ورغم ذلك، يرى الباحث أن الوضع الهيكلي الأمثل والمفضل للحصول على أقصى حد من الاستقلالية أن تجعل التبعية القانونية الرسمية لهيئة الرقابة الشرعية منوطة بجهة شرعية رسمية عليا كأن تكون تابعة للهيئة العليا للرقابة الشرعية الموجودة في الدولة، أو تابعة لرقابة الإدارية والمالية في سلطة الخدمات المالية بجمهورية إندونيسيا اللجنة المصرفية الإسلامية لها، فتتولى هذه الجهة العليا تعيين أعضاء الهيئة أو إعفائهم أو مكافأهم في المصارف الإسلامية، وذلك طبقاً لمعايير محايدة وموضوعية، ومن ثمّ أصبح جهاز هيئة الرقابة الشرعية تحت تنظيم وإدارة تلك الجهة الرسمية العليا.

وقد أعطى القانون الإندونيسي لسلطة الخدمات المالية صلاحيةً واسعةً في إدارة ورقابة وتحقيق وتدقيق على جميع أعمال المؤسسات المالية وأنشطتها في إندونيسيا، فلها الحق في تولي مهام ومسؤوليات بنك إندونيسيا بعد صدور القانون بشأنها (Bank of Indonesia, 2011). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا من الناحية الهرمية الهيكلية تابعة للهيئة الشرعية الوطنية، ولها منها خطوط التعليمات والأوامر.

فالمهنة الشرعية الوطنية بمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) هي الجهة العليا للرقابة الشرعية الإسلامية في الدولة، وهو الوضع الأمثل في رأي الباحث. وبهذه الهيرمية الهيكلية هي المطبقة اليوم في تنظيم القوانين المصرفية الإسلامية وأنظمة الرقابة الشرعية في إندونيسيا (National Shariah Board, 2000).

شكل (3) العلاقات المؤسسية بين سلطة الخدمات المالية، ومجلس العلماء الإندونيسي، والهيئة الشرعية الوطنية، وهيئة الرقابة الشرعية مع المؤسسة المصرفية في إندونيسيا.

• التكيف الشرعي للاستقلالية

إن المتأمل لنصوص الشريعة الإسلامية يكتشف بأن الطابع الاستقلالي قد سار في النصوص التشريعية الإسلامية سريان الدم في الجسد، وبالجملة فإن انتشار دين الإسلام

في ربوع العالم بمثابة واضح حجر أساسي في القضاء على إخضاع الإنسان لبني جنسه قهراً وعنفاً واستئصال العبودية الفكرية، وهو يعدّ مبدءاً شرعياً ضرورياً في صميم هذا الدين الحنيف، إذ لا يمكن إسلام المرء صحيحاً سليماً إلا بالإقرار به.

ومن النصوص القرآنية المستنبطة في الاستقلال الذاتي كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾، [البقرة: 256]. أي لا حاجة إلى إجبار الناس أو إرغامهم على الدخول في الإسلام، بل جعل الإيمان به محض اختيار لأي إنسان، ويرجع الأمر إلى الهداية، فلو نور الله بصيرته لدخل في الإسلام على بينة، ولا يفيد الدخول في الإسلام مكرهاً مقسوراً (Ibn Kathīr, 2000). وبهذا الموقف الأصيل فقد أوصل الإسلام الإنسان إلى قمة الاستقلال الذاتي، ولا يملئها على الإنسان ولا يفرضها، بل أعطى الضمانة لحرّيته الكاملة.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾، [القيامة: 14-15]، فأعطت هذه الآية الكريمة للإنسان قيمة واقعية على استقلالية النفس حيث جعلت الإنسان مراقباً على نفسه ومؤتمناً به وهو وحده مسؤول عن تبعات أعماله، ولا فائدة من أن يقنع الناس بسلوك حسن ما دام ذلك مخالفاً للواقع حتى وإن ستر عيوبه بأنواع من المعاذير، ولو أرخى ستره يريد أن يخفي عمله المشين أمام الناس باعتذارات، فنفسه شاهدة عليه وتكذبه، فلا أحد أبصر ولا أعرف بما في نفسه من نفسه (Ibn Kathīr, 2000).

فهذه هي الأسس الواضحة الجلية والمبادئ الأصيلية أثبتتها الإسلام لتكون قواعد الضامنة لاستقلال الشخصية الإنسانية وحماية أخص خصوصياتها محققاً الغاية التي يقصد إليها من تشريف الإنسان تكريمه.

وأما الأحاديث النبوية المستنبطة في هذا الخصوص، منها: ما رُوي عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَكُونُوا إِمْعَةً، تَقُولُونَ إِنْ

أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنًا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطَّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا» (Al-Tirmidhī, 2007). فينبغي للمسلم ألا يكون إمعة يتبع كل ناعق ولا يثبت على شيء، مُدْبَذَبٌ ليس له مبدأ وليس له رأي، بل على المسلم أن يكون جبهةً مستقلةً تبني شخصيته وتكونها وفقاً لما يقتضيه شرع الله، كما ينبغي له أن يُوطِّن نفسه على الخير فيحسن في القول والعمل والاعتقاد حتى يكون دائماً قدوةً للناس في عمله. فالإمعة تؤكّد ضعف شخصه وعقله ودينه ويقوي روح التبعية (Al-'Uthaymīn, 1992).

وكذلك مَا رُوِيَ عَنْ مُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا أَمْرًا لَا يَسْتَتُونَ بِسِتِّكَ وَلَا يَأْخُذُونَ بِأَمْرِكَ، فَمَا تَأْمُرُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ» (Al-Albānī, 1988). ومعنى الحديث أنه يحرم طاعة لمن عصى الله كائناً من كان، وكل حق وإن عظم ساقط إذا جاء حق الله، بل إن الطاعة في المعروف وفيما يرضيه الشارع واستحسنه.

ويستنبط من هذا الحديث أن الإسلام قد أرسى أسساً متيناً في تكوين الشخصية الاستقلالية، وأمر بدفاعها والمجاهدة من أجلها، فوضع لبننةً أساسيةً جديدةً للحماية الاستقلالية الشخصية وهو لا خضوع لأحد من المخلوقين إلا لخالقه سبحانه وتعالى فحسب.

ومن اللافت للنظر في هذه النقطة إكثار القرآن الكريم من استخدام الألفاظ الدالة على الحركة العلمية والفكرية كالتفكير والتدبر والتدبر والتعقل والنظر والعلم والفقه والاعتبار، ومدح الذين يفكرون ويتدبرون ويعقلون، ووضع مكاناً خاصاً لمجموعات؛ أولي الأبواب وأولي النهى وأولي الأبصار، وهذا لا يوجد في كتاب سماوي غيره. فتظهر الحقيقة أن الإسلام يريد من الشخصية الإنسانية أن تكون مستقلةً في التفكير والتدبير، لا تتذبذب

شخصيته ولا تذوب في غيرها مهما كانت الظروف التي تحيط به مع توجيه وجهة ارتباطه في الاتجاه الصحيح السليم.

استنادًا لتلك النصوص الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة بخصوص الاستقلالية، فإن الباحث يرى أن استقلالية الإنسان من المستلزمات الضرورية في الوظائف المهنية. وعليه، يجب النأي بالعمل الرقابي عن كل مؤثر يخلّ بعمله المهني، سيما الرقابة في الهيئة الشرعية. وهذا من الاستنباطات الفقهاء القائمة على أساس القاعدة الأصولية المشهورة وهي: "مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ" (Al-Amīdī, 1983).

ثانيًا: تمويل هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا والسند القانوني والشرعي له

إن عملية التمويل تتضمن تحمّل كلفة الأموال والبحث عن مصادرها وطريقة استعمالها من خلال الالتزام بضوابط مشروعية الحلال، بالإضافة إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية (Nāsir Sulaymān, 2002). وإنّ إمداد هيئة الرقابة الشرعية بالأموال اللازمة لتنشيطها يعتبر من المشكلات التي تواجهها هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا، فبقدر ما يكون حجم التمويل كافيًا ويحسن استغلاله بقدر ما تكون الهيئة ناشطة في تحقيق أهدافها.

• مفهوم التمويل وأهميته

التمويل من أصل كلمة "مال" وجمعه "أموال"، وهو الإنفاق بالمال أو التزويد بالمال أي Financing (Qala'jī, 1988). وفي اصطلاح الاقتصاد الإسلامي هو تقديم مال عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Al-Beltagī, 2011). وهذا التعريف تضمّن معظم نواحي العملية التمويلية.

ومن هذا المفهوم يمكن القول: بأن التمويل يطلق ويراد به توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص وعام، فهو خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، ويكون الغرض الأساسي منه تطوير المشاريع الخاصة أو العامة، كما أنه ينبغي تقديمه في الأوقات المناسبة أو عند الحاجة إليه.

من خلال مفهوم التمويل السابق يتجلى دور التمويل وأهميته، حيث يعتبر الدورة الدمية في المؤسسة، إذ يجب أن تضحّ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة. ومهما كانت الهيئة فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتنشط وتنقذ مهامها، وهو بذلك كالدّم الجاري للمشروع. لذلك يمكن القول: إن للتمويل دورٌ فعّالٌ وحاسمٌ في تحقيق سياسات هيئة الرقابة الشرعية من خلال تزويدها برؤوس الأموال الضرورية لتنجز مهامها المترتبة عليها وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الهيئة.

● السند القانوني لمصدر تمويل هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا

إن المصدر الأساسي لتمويل المؤسسة في مرحلة الانطلاق هو التمويل الذاتي، فيعتمد صاحبها على جزء من احتياجاتها التمويلية في البداية على مواردها الذاتية. لذلك فالتمويل الذاتي هو عبارة عن اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاحتياطات، أو تلك الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل (Nazir, 2001).

ولقد تطوّرت المنظومات القانونية في إندونيسيا إلى حد ما بخصوص تأسيس الهيئات المؤسسة، بحيث أحال إليها تقنين إنشاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، منها: القانون المنصوص فيه على إلزام الجمعية العمومية وهي أعلى سلطة في

المؤسسة المصرفية على تشكيل هيئة الرقابة الشرعية فيها، وذلك بالتشاور والتنسيق مع مجلس العلماء الإندونيسي (Islamic Banking Law, 2008).

ونظرًا أن هيئة الرقابة الشرعية تم تشكيلها عبر الجمعية العمومية لمؤسسة مصرفية فأصبحت جزءًا في الهيكل التنظيمي لها، إلا أنها من الناحية الهرمية الهيكلية منفصلة عن مجلس الإدارة حفاظًا على حيادها واستقلاليتها. وفي حين انتهاء من تشكيل هيئة الرقابة الشرعية فيها وتم تعيين أعضائها وتجهيز مستلزماتها، ألزم على المصرف بتطبيق الحوكمة الرشيدة في جهاز هيئة الرقابة الشرعية سواء كان بتوفير الدعم المالي لها أو بتخصيص المكافآت والحوافز لأعضائها التنفيذي (Bank Indonesia Publications, 2010).

كما تم التنصيص على وضع الهيكل التنظيمي لهذه الهيئة بمرفق منشورات رسمية للبنك المركزي الإندونيسي في عدده المرقم: 2006/DPbS/19/8م، وفيما يلي نصّه: "هذه المنشورات موجهة إلى جميع مؤسسات المصارف التجارية القائمة على أسس الشريعة الإسلامية في إندونيسيا بخصوص دليل إرشادي للمراقبة الشرعية وسبل إعداد هيئة الرقابة الشرعية لتقاريرها.

الموضوع: التزامات المصارف الإسلامية تجاه هيئة الرقابة الشرعية.

يجب على مؤسسة المصارف الإسلامية تقديم التسهيلات لهيئة الرقابة الشرعية من أجل دعم أدائها في حال تنفيذ مهامها ومسؤولياتها متمثلة في الأمور الآتية:

a. فتح الباب أمامها للوصول إلى البيانات والمعلومات يراد بها تحقيقها وتدقيقها،

وذلك في حدود نطاق مهامها الرقابي، وعرضها بعد ذلك أمام مجلس الإدارة؛

b. القيام بطلب المساءلة أو استجواب مجلس الإدارة بخصوص شرعية نشاط

المصرف؛

c. الحصول على التسهيلات اللازمة من أجل القيام بمهامها بفعالية؛

d. الحصول على المكافآت والحوافز وفقاً لللائحة المؤسسة المصرفية" (Bank (Indonesia Publications, 2006).

ومن خلال هذه المنشورات الرسمية تبين أن مصادر التمويل لهيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا تم ضخها عن طريق مؤسسة مصرفية نفسها وبقرار من الجمعية العمومية فيها، بمعنى أن تمويلها مأخوذ من رأس مال المصرف، وهو عادة من نوع التمويل الداخلي أو التشغيلي عن طريق الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المصرف. فبموجب القانون يجب على المصرف إمداد الدعم المالي بها على هيئة الرقابة الشرعية تغطي جميع تكاليف أدائها.

ونقصد بالتمويل الداخلي للمصرف إمكانية حصول المصرف على مجموعة الموارد بطريقة ذاتية من غير أن يلجأ إلى الخارج، بمعنى أن مصدرها نتيجة عن دورة الاستغلال للمصرف. وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي وهو قدرة المصرف لتمويل ذاته أى يمول نفسه بنفسه من خلال نشاطه، ولا تتم هذه العملية إلا بعد الكسب على ناتج الدورة (Ibrahim Asaliya, 2013).

ولكن قد يحدث الانحراف من بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية على أنها تصيغ مشاريعها وخططها الاستثمارية وفق رؤى المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وليس وفق ما اقتضته الشريعة الإسلامية. ولتفادي مثل هذه الانحرافات بإمكان هيئة الرقابة الشرعية التأكيد على الحلول الآتية:

1. الاستفادة من التكنولوجيا للانتشار والسرعة مبيّناً فيها الأحكام الشرعية للمشاريع الجارية.

2. أن الهيئة الرقابية من المؤسسات غير الربحية (Non-Profit)، وهي تهدف في الأساس إلى دعم أنشطة المصارف الإسلامية من غير منافع تجارية تطلبها أو أغراض ربحية تريدها أو الدعوة إليها أو الانخراط فيها.

3. يجب عليها إثبات أهمية وجودها أمام المتعاملين والعملاء، بمعنى أنه عليها الترويج لنشاطاتها ولأهمية ما تقوم به وفاعليتها في مجالها (Hansmann, 1980).

شكل (5): الخط الرسمي لمصدر التمويل في هيئة الرقابة الشرعية بإندونيسيا

• **السند الشرعي لمصدر تمويل هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا**

إن التمويل في هيئة الرقابة الشرعية بمثابة الدم الجاري لها، وطريقة الحصول عليه تضبط في الفقه الإسلامي بمجموعة من المبادئ تحدد ملامح الإطار العام ليحوله مقبولا شرعا. ومن هذه المبادئ؛ الالتزام بالضوابط الشرعية، والاستثمار في الطيبات، إضافة إلى

مراعاة الحلال فهو أمر واجب في كسب المال وفي إنفاقه على حد سواء، وسواء كان الإنفاق استهلاكياً أم إنتاجياً (Nāsir Sulaymān, 2002).

ثم إن المبالغ المدفوعة لهيئة الرقابة الشرعية بما فيها المكافآت والحوافز والتعويضات ومرافق التسهيلات وغيرها يجب أن يكون مقابل الخدمات الإدارية، ومقابل الجهود والمصروفات الفعلية لعملية الرقابة، فلا حرج من الدفع لها من منظور الفقه الإسلامي، بشرط أن لا تزيد على أكثر من الخدمات والمصروفات الفعلية، ولو زاد فحراماً. وقد جاءت في قرار مجمع الفقه الإسلامي القاعدة بهذا الشأن وهي: "كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة لأنها من الربا المحرم شرعاً" (International Islamic Fiqh Academy, 1990).

والمال الذي يتم تخصيصه للتمويل يعتبر في الإسلام مال الله، وهو بمثابة الأمانة على الإنسان، فالإنسان مقيّد بالتصرف في هذا المال وفق شرع الله ولأجل عمارة الأرض وتحقيق تكافل المجتمع، وقد يلمس هذا من خلال سمات التمويل في هيئة الرقابة الشرعية، ولزيادة الإيضاح لهذه السمات يمكننا تلخيصها في ثلاث نقاط تالية:

- أنه تمويل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالبيها وليس تمويلاً على ورق، بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات.
- أنه تمويل لأعمال مشروعة، فلا يجوز تقديم أي تمويل لمشروع ينتج خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة، وذلك ضماناً للأموال من أن تبدد في ما لا يفيد.
- العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد غير مباشر (الثواب) حسب صيغة التمويل، فتحقق العدالة بين طرفي المعاملة، إذ يحصل كل طرف على حقه (Al-Asrāj, 2012).

وعلى هذا البيان الوافي يرى الباحث أنه لا يوجد إشكال بخصوص مصدر تمويل هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا من منظور شرعي، وذلك لاستيفائها الضوابط الشرعية

ومراعاتها بالحلال واستثمارته في الطيبات، فتساهم بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المسلم الإندونيسي.

ثالثاً: آليات تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مصدر رواتبهم

من أجل أن تؤدي هيئة الرقابة الشرعية مهامها ومسؤولياتها على الوجه المطلوب لا بد من اتباع معايير معينة في اختيار أعضائها، خاصة لمن له الكفاءة المؤهل شرعاً القادر على القيام بمهمتها، وكذلك تحديد المكافآت والحوافز المناسبة حتى يتم تنفيذ أداؤه بالإتقان والأمانة، فاختيار المراقب الكفء لا يكفي لتحقيق السمعة الطيبة للمصرف ما لم تكن الصفات الشرعية مأخوذة في الاعتبار عند المقابلة للتعيين.

● مفهوم التعيين

التَّعْيِينُ من أصل عَيَّنَ يُعَيَّنُ تَعْيِينًا وجمعه التَّعْيِينَاتُ، ومعناه التخصيص والتحديد، يقال: عَيَّنَ فلان في وظيفته أي قلده إياها وأسندها إليه (Ibrāhīm, 2004). وفي الاصطلاح يأتي بمعنى ما تمّ تعيينه في وظيفة جديدة وتنصيبه وتسميته. وعند الفقهاء يقولون أنه التمييز عما سوى الشيء في الوجود الخارجي (Al-Zuhaylī, 1985).

● الأساس القانوني في تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

إن آلية التعيين لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية قد نصّ عليها القانون الإندونيسي، وذلك في قانون الشركة المحدودة رقم: 40 لعام 2007م، مادة 109، وفيما يلي نصه:

"يجب على المصارف التجارية القائمة على مبادئ الشريعة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية في مؤسساتها بحيث يضم فيها عنصر شرعي واحد أو أكثر يتم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على موافقة الهيئة الشرعية الوطنية، وتتولّى تقديم المشورة

والتوجيهات الشرعية لمجلس الإدارة كما تتولّى أيضاً مراقبة الأعمال المصرفية وأنشطتها التجارية" (The Limited Company, 2007).

وبموجب المادة 32 من قانون الصيرفة الإسلامية رقم: 21 لعام 2008م، فقد أوجب على جميع المصارف الإسلامية ضرورة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية، وذلك بأن تعرض أسماء المرشحين لعضويتها على الجمعية العمومية أولاً لتتم إجازتهم منها مع الأخذ بعين الاعتبار على موافقة الهيئة الشرعية الوطنية إضافةً إلى اعتبار تركيبة لجنة الترشيح والمكافأة بشأنهم قبل إصدار قرار التشكيل (Islamic Banking Law, 2008). ونصّ معيار الضبط في اللائحة الحكومية على أنه: "يجب أن تكون لكل مصارف إسلامية هيئة الرقابة الشرعية لديها تُعيّن أعضاؤها المرشحين الجمعية العمومية للمساهمين في اجتماعهم السنوي، وذلك بموافقة من مجلس العلماء الإندونيسي، مع مراعاة القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها" (Indonesian Financial Supervisory Agency, 1992).

تبين من خلال القوانين السابقة أن تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يتم من قبل الجمعية العمومية بموافقة من مجلس العلماء الإندونيسي وتركيبه من لجنة الترشيح والمكافأة. ولكن قبل هذا التعيين يجب اجتيازهم بالخطوات المرسومة كما حددها القانون، فتبدأ تلك الخطوات من الآتية:

- (1) تقوم لجنة الترشيح والمكافأة بتقديم بعض أسماء المنتخبين لديهم إلى مجلس المفوضين.
- (2) ثم يقوم مجلس المفوضين بالنظر فيهم قبل إيصال تلك الأسماء إلى مجلس الإدارة ليتم التحقيق عنهم وأهليتهم.
- (3) بعد تصفيتهم يقوم مجلس الإدارة بتقديم طلب الموافقة إلى مجلس العلماء الإندونيسي، هنا سيقوم مجلس العلماء الإندونيسي بمقابلتهم واختبارهم تحريراً وشفوياً لمعرفة مدى كفاءتهم وخبرتهم في العلوم الشرعية خاصةً فيما تتعلق بفقهاء المعاملات والاقتصادية والمالية الإسلامية مع النظر في ملفاتهم فيما لو سبق أن شاركوا في الدورات

التأهيلية والتدريبية بخصوص تلك الوظيفة، وقد يجتازون هذه المرحلة وقد يفشلون حسب ما طلع من نتائج اختبارهم وتقييم المختبرين عنهم.

(4) ثم يتم بعد ذلك بإعادة أسماء المرشحين المقبولين لديهم إلى مجلس الإدارة (المصرف). (5) تأتي الخطوة قبل الأخيرة وهي قيام مجلس الإدارة بتقديم أسماء المرشحين المقبولين إلى بنك إندونيسيا للنظر فيهم والتدقيق عن شخصياتهم، فيجري عليهم البنك المركزي الإندونيسي اختبار لائق ومناسب أو ما يسمى بـ Fit and Proper Test وذلك لاستكشاف مؤهلاتهم وكفاءاتهم المهنية، وقد فشل البعض ونجح الآخر. (6) ثم تتم إفادة مجلس الإدارة إثر ذلك بأسماء المرشحين المؤهلين لوظيفة الرقابة الشرعية. (7) بعد هذه الخطوات الإجرائية كلها يأتي دور الجمعية العمومية في المرحلة الأخيرة بحيث تقوم بتعيينهم وتنصيبهم بخطاب التعيين الرسمي (Bank Indonesia Publications, 2010).

من خلال الاستعراض السابق يرى الباحث أن انتخاب وتعيين أعضاء الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية فيه الأثر الإيجابي إلى حدٍ ما على استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وشعورهم بالحرية في تعبير آرائهم لمجلس الإدارة، بخلاف فيما لو كان تعيينهم تم من قبل مجلس الإدارة. ورغم ذلك تبقى الملاحظة عالقةً بهذه الآلية حيث يرى الباحث إمكانية حصول تضارب المصالح (Conflict of Interest) عند تطبيق هذه الطريقة.

آليات الترشيح لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتعيينهم

شكل (6) الخطوات والآليات من ترشيح أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إلى

التعيين والتنصيب

• الآليات المقترحة في تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

يقترح الباحث أن يكون للبنك المركزي الإندونيسي أو لسلطة الخدمات المالية الإندونيسية حق في الترشيح والتعيين النهائي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بجانب مجلس العلماء الإندونيسي، كما يقترح أيضاً أن يشارك المدعون أو من

يمثلهم في اختيار وترشيح أعضاء الهيئة، لأن المودعين إنما هم شركاء في دعم المصارف الإسلامية وتنميتها وتطويرها.

بالإضافة إلى هذا الاقتراح يمكن أن نضيف المقترحات الأخرى في حل إشكالية تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في إندونيسيا، متمثلة في الأمور الآتية:-

- (1) يلزم على جميع المصارف الإسلامية تشكيل هيئة الرقابة الشرعية على أن يتم تعيين أعضائها سلطة الخدمات المالية الإندونيسية بمشاركة من الجمعية العمومية بعد أن ينتخبهم مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار موافقة مجلس العلماء الإندونيسي بشأنهم.
- (2) يتم العزل والاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية في حالة وجود انتهاك جسيم للقيم والقوانين، وذلك بقرار مسبب من مجلس الإدارة بعد توجيه إنذار مشفوع بالمبررات وتحديد مدة للتصحيح، وبموافقة من مجلس العلماء الإندونيسي تعتمد سلطة الخدمات المالية والجمعية العمومية في اجتماعهم السنوي.
- (3) تُعيّن المؤسسة المصرفية الإسلامية موظفًا خاصًا من ذوي الأهلية والخبرة يعمل سكرتيرًا عامًا متفرغًا لمساعدة أعمال هيئة الرقابة الشرعية وروتينيتها سواء كان في أداء مهامها أو في متابعة قراراتها.
- (4) يجب أن يكون الحد الأدنى من عدد أعضاء الهيئة لا يقل عن 3 (ثلاثة) أشخاص وللهيئة حق الاستعانة بالمختصين في إدارة الأعمال والاقتصاد والقانون والمحاسبة وغيرها لمساعدتها في تقديم الرأي الفني والقانوني في المسائل التي تُعرض عليها.
- (5) يجب أن يتم الاتفاق قبل التعيين بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمؤسسة المصرفية على شروط الارتباط وتوثيقها في خطاب التعيين بشكل رسمي.
- (6) يجب أن يشمل خطاب التعيين لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نقاط مهمة تشير إلى التزام المؤسسة المصرفية بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

- (7) لا يجوز أن يضم إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مديري من المصرف وأن لا يضم مساهمين ذوي تأثير فعّال داخل المؤسسة المصرفية.
- (8) من حق هيئة الرقابة الشرعية التأكد من قيام مؤسسات المصارف الإسلامية بالتوثيق واعتماد قبولهم عند التعيين.

• الراتب المخصص لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الراتب يقال أيضاً المرتب وهو أجر الموظف، وبالإنجليزية يقال Salary. وقيل: ما يتقاضاه الموظف من أجرٍ مقابل عمله، أو ما يحصل عليه الموظف ويصرف له شهرياً (Qala'jī, 1988)، والراتب الأساسي هو نسبة من الأجر لمنصب وظيفي معيّن أو نشاط ما مستثنى منها أية علاوة أو مكافأة. ويطلق الراتب في المصطلح الإندونيسي بكلمة "Gaji" وهو الأجر الذي يتقاضه الشخص العامل نقداً شهرياً مقابل ما قدّمه من جهد ووقت (KBBI, 2008).

• الأساس القانوني في تخصيص راتب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

تمت الإشارة في السابق إلى أن القانون الإندونيسي قد نصّ على إرغام المؤسسات المصرفية بتخصيص الرواتب أو الأجور أو المكافآت على موظفيها بما فيهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وذلك بموجب المنشورات الرسمية لبنك إندونيسيا المرقم: 2006/DPbS/19/8م. ثم أوضح مفصلاً عند بيان قانون تنفيذ الحوكمة الرشيدة في المصارف الإسلامية، وذلك بقرار المنشورات الرسمية لبنك إندونيسيا رقم: 2010/DPbS/13/12م حيث بيّن أن الغرض من تخصيص الرواتب والمكافآت لأعضاء الهيئة إنما هو ضمن سياسات المؤسسة المصرفية مستهدفةً إلى زيادة فعالية التنفيذ لمهام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتطويرها (Bank Indonesia Publications, 2010).

وفي نفس السياق في القانون رقم: 2017/03.PJOK/59م بشأن تنفيذ الحوكمة عند صرف المكافآت في مؤسسات الصيرفة الإسلامية وفي وحدات الأعمال الشرعية، وعند البيان للمادة 28 فقرة 2 حرف (n) من القانون نفسه ينص على أن تخصيص المكافآت أو الحوافز يشمل عائلة أعضاء الهيئة من زوجاتهم وأولادهم (Indonesia Financial Services Authority, 2017).

ويعبر الراتب في القانون الإندونيسي بمصطلح "Remunerasi" وهو بمعنى المكافآت، ويكون معناها أعم من الراتب. فالمكافأة تعني مجموعة من المال نقدًا كانت أو عينًا تُمنح لشخص تقديرًا على خدمته وإنجازاته. وقيل: مبلغ من المال يتم صرفه للموظف أو للعامل زيادة عن مرتبه، وذلك تشجيعًا له وتقديرًا لجهوده (KBBI, 2008).

وتشمل المكافآت كافة العناصر المالية النقدية والعينية التي تقدمها المؤسسة المصرفية لأعضاء الهيئة مقابل ما قدموه من جهد ووقت وما حققه لها من نتائج وأهداف، كما تشمل أيضًا على التعويضات والعلاوات والحوافز ومرافق السكن والنقل والاتصالات والتأمين الصحي وغيرها من المرافق التي يمكن أن تكون مملوكة أو غير مملوكة، وذلك وفقًا لمساهمة أعضاء الهيئة في أداء مهامهم (Bank Indonesia Publications, 2010).

انطلاقًا من القوانين والمنشورات الرسمية السابق ذكرها يرى الباحث أن مصدر راتب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مأخوذ من رأس مال المؤسسة المصرفية نفسها، وهو من نوع التمويل التشغيلي عن طريق الاحتياطات، فتعتمد بها المؤسسة المصرفية لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها ومن ضمن تخصيص الرواتب لموظفيها، وهو أمر طبيعي في إدارة المؤسسة، فلا إشكال فيه.

● التكيف الشرعي لآليات تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

يقول ابن القيم عن المراقبين الشرعيين ومن دارت المراقبة على أعمالهم بين الأنام: "إذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالحلل الذي لا ينكر فضله ولا يجهل قدره، فكيف

بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟" (Ibn Al-Qayyim, 1973). وبما أن اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتعيينهم تم عن طريقتين؛ الأولى: المشورة، والثانية: اجتياز الاختبار.

أما الأولى: فقد سار بذلك وفق القوانين المنصوص عليها رسميًا، بحيث يتم عرض أسمائهم أولاً أمام المجلس السنوي للجمعية العمومية فيدقق المشاركون عن شخصيات المرشحين وأهليتهم قبل التعيين كما يشارك في المشورة جهات رسمية ذات الصلة. فالشورى تقتضي استشارة صاحب الأمر أشخاصاً يتمتعون بصفات متميزة كالذكاء، والفطنة، والتعقل، وسداد الرأي، وكرمان السر.

قال الله تعالى مبيناً لهذا الأمر: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، [الشورى: 38]، أي الأمر الذي يُشار فيه، والمشاورة والتشاور والمشورة هو استخراج رأي المستشار وما عنده فهو يُبدي ويُظهر ويستخرج ما عند أهله. وقال تعالى أمراً رسوله مشاورة أصحابه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾، [آل عمران: 159]، فقلوه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ دالٌّ على الوجوب، إذ لا قرينة تصرفه عنه إلى غير ذلك، والمعنى يتشاورون فيما يبدو لهم ولا يعجلون ولا ينفردون برأي ما لم يجتمعون عليه، قيل: ما تشاور قومٌ إلاَّ هَدُوا لِأَرْشَدِ أَمْرِهِمْ (Al-Samīn, 1996).

لذلك، لا شك أن في المشورة صلاح الفرد والجماعة، لا سيما في اختيار وتعيين الشخصيات المناسبة ليتولّى مراقبة شؤون المعاملات الاقتصادية والمالية بين المسلمين وتصحيح الانحرافات فيها، فهو بذلك الدور يعتبر في الفقه الإسلامي كالمخير عن الحكم الشرعي والمخير عن حكم الله سبحانه وتعالى.

والثانية: اختيار أعضاء الهيئة عن طريق الاختبار والمقابلة، قال الله جلّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾،

[المتحنة: 10]، فقله: ﴿فَأَتَتْحْنُوهُنَّ﴾ أي فاسألوهن ما جاء بهن؟ فإن كان جاء بهن غضبٌ على أزواجهن أو سخطه أو غيرها ولم يؤمنَّ فارجعوهن إلى أزواجهن.

فدلت الآية على أن اعتراف المرء بالإيمان في الباطن لا يكفي بمجرد إظهاره للإسلام، إذ لو كان كذلك لما طُلب من المسلمات المهاجرات للامتحان، فبالامتحان والاختبار يتبين باطن الإنسان، وكذلك في شأن المرشحين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فباختبارهم ومقابلتهم يمتاز فيه ذوو الأهلية والكفاءة عن غيرهم (Ibn Kathīr, 2000).

• التكيف الشرعي لمصدر راتب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

وفيما يتعلق بمصدر راتب أعضاء الهيئة فإنه مأخوذ من المال الحلال أو من رأس مال المؤسسة المصرفية نفسه كما أشار ذلك قانون تطبيق الحوكمة عند صرف المكافآت في المصارف الإسلامية، فمصدر الراتب ليس من ناتج عن دورة الاستغلال الحرام كالتعاملات الربوية ولا من الأرباح المحصلة من تجارة السلع المحرمة، فما دام الأمر كذلك فهو جائز شرعاً، ويستحق منه أعضاء الهيئة رواتباً مقابل خدماتهم.

قال الله تعالى في الحث على طلب الحلال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾، [الجمعة: 10]، أي إذا أقمت الصلاة وفرغتم منها تفرقوا في أي بقاع من الأرض لإقامة مصالحكم واطلبوا فضل الله من الرزق والتجارة والكسب الحلال، وقال تعالى أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾، [البقرة: 172]، أي أمر الله تعالى عباده المؤمنين بالأكل من طيبات ما رزقهم الله وأن يشكروه على ذلك إن كانوا عبيده، وذلك بتحريمهم من التكسب الحلال ومحاسبة النفس على مصدر رزقهم، فيحفظ بذلك دينهم وحياتهم من الفساد (Ibn Kathīr, 2000).

ومما روي في هذا الشأن ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأرضاه أن النبي صلى الله عليه وسلم «تَحَى عَنْ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ أَجْرُهُ» (Ahmad, 2001)، وفي رواية للإمام النسائي: «إِذَا اسْتَأْجَرْتَ أَجِيرًا فَأَعْلِمْهُ أَجْرَهُ» (Al-Albānī, 1985). وقد حرص النبي صلى الله عليه وسلم على تربية أُمته ورغبتهم في الكسب الحلال والتحري فيه من خلال عملهم سواء كان تاجرًا أو مهندسًا أو مدرّسًا أو موظفًا أو مراقبًا شرعيًا أو غيرها من المهن الأخرى، والكسب الطيب يحقق السلامة في الآخرة.

ومن خلال هذه النصوص الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة نستخلص منه أنه يجوز لعضو هيئة الرقابة الشرعية أن يأخذ مكافأة أو راتبًا أو حافزًا على قيامه بمهامه في المصرف، وذلك أنه قد اقتطع جزءًا كبيرًا من أوقاته لأداء أعمالٍ تخصّ هذا المصرف.

إضافةً إلى ذلك؛ يرى الباحث أنه يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار بأن مراقبًا شرعيًا هو شخص مؤتمن، ولا يحل له أن يأخذ راتبًا نقديًا أو مكافأة شهريةً بغير عمل أو بتقصير في أداء واجباته، فإذا تعيّب فيه عن عمله دون عذر شرعي أو سكت عن المخالفات الشرعية التي عاينها اعتبر شريكًا في الخيانة وهو آثم، فلا تحل له مكافأته ولا راتبه ولا حوافزه ومؤنثته، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُوهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» (Al-Bukhārī, 2002). فيجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أن يؤدّوا ما عليهم من الحقوق والواجبات والمسؤوليات بكل أمانة ومسؤولية في المؤسسة المالية والمصرفية التي تم تعيينهم فيها.

رابعاً: الخاتمة

وفي الختام توصل الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات، وأهم هذه النتائج:

أولاً: جعل التبعية القانونية لهيئة الرقابة الشرعية منوطة بجهة شرعية رسمية عليا، فهي وضع متعين لتحقيق أعلى قدر من الاستقلالية. وهذه الجهة الرسمية تقوم بعزل وتعيين وتحديد مكافأة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية طبقاً لمعايير موضوعية وشروط محايدة.

ثانياً: عرض النقاط المهمة من هذا البحث على أعضاء مجلس النواب الإندونيسي المختصين، خاصة النتائج المتعلقة بأوجه القصور المكتشفة في الميدان لتتم تسويتها أو تعديلها ثم تقنينها بشكل رسمي لتصبح ملزمة على جميع الأطراف.

ثالثاً: تقنين بعض الفتاوى المطبقة في العقود المصرفية في القانون المدني الإندونيسي.

وأما التوصيات فأبرزها:

أولاً: يجب على المسؤولين فرض التطبيق فعلياً لنصوص القانون المشرعة في المعاملات الشرعية الإسلامية على الأرض الواقع، بالإضافة إلى ما تخص بالإجراءات التشغيلية القياسية للبنك الإسلامي.

ثانياً: لا بد على المؤسسات المالية الإسلامية أن تنص صراحةً في نظامها الأساسي على حق هيئة الرقابة الشرعية في رفض أو وقف أيّ تعامل تبين أنه مخالف لأحكام الشريعة، بل لها حق في إبطال أيّ أثر يترتب عليه.

ثالثاً: يجب على هيئة الرقابة الشرعية إعداد الأبحاث والدراسات المثيرة للعمل المصرفي الإسلامي، وكذلك عقد المؤتمرات وتتابعها بالندوات واللقاءات بين الهيئات الرقابة الشرعية الموجودة، كما يجب عليها نشر نتائج الأعمال التي أنجزتها تثقيفاً للمجتمع وتنويراً للرأي العام في مجال الصيرفة الإسلامية.

References:

- Ahmad bin Hanbal. 2001. Al-Musnad. Muassasah Al-Risālah. Beirut.
- Al-Albānī, Muhammad Nāsir al-Dīn ibn al-Hajj Noah. 1985. Irwa al-Ghalīl Fī Takhrīj Ahādīth. Manār al-Sabīl. Al-Maktab Al-Islāmi. Beirut.
- Al-Albānī, Muhammad Nāsir al-Dīn ibn al-Hajj Noah. 1988. Sahīh Al-Jāmi' Al-sagīr Wa ziyādatuh. Al-Maktab Al-Islāmi. Beirut.
- Al-Amīdī, 'Alī bin Abī 'Alī bin Muhammad Al-Taglabī. 1983. Al-Ihkām Fī Usūl Ahkām. Al-Maktab Al-Islāmi. Beirut.
- Al-Asrāj, Husayn 'Abdumuttalib. 2012. Dawr Al-Tamwīl Al-Islāmi Fī Tanmiyatil Mashrū'āt Al-Sagīrah Wa alMutawassitah. Jāmi'ah Sultān Moulay Slimane. Morocco.
- Al-Bukhārī, Muhammad bin Ismā'il. 2002. Sahīh Al-Bukhārī. Dār Ibn Kathīr. Damascus.
- Al-Samīn, Ahmad bin Yūsuf bin 'Abduldāim Al-Halabī. 1996. 'Umdatul Huffāz Fī Tafsīr Ashrafil Alfāz. Dār Al-Kutub Al-Ilmiyyah. Beirut.
- Al-Tirmidhī, Muhammad bin 'Isā bin Sūrah. 1975. Sunan al-Tirmidhī Al-Jāmi' Al-Kabīr. Maktabah Al-Bābī Al-Halabī. Egypt.
- Al-'Uthaymīn, Muhammad bin Sālih. 1992. Majmū' Fatāwā Wa Rasāil. Dār Al-Watan. Saudi Arabia.
- Al-Zuhaylī, Wahba. 1985. Al-Fiqh Al-Islāmi Wa Adillatuh. Dār Al-Fikr. Damascus.
- Ibn al-Qayyim, Abu 'Abdullah Muhammad ibn Abū Bakr al-Jawziyyah. 1973. I'lām Al-Muwqī'in 'An Rabbil 'Ālamin. Dār al-Jayl. Beirut.
- Ibn Kathīr, Abu Al-Fidā Ismā'il bin 'Omar. 2000. Tafsīr Al-Qur'ān Al-'Azīm. Dār Ibn Hazm. Beirut.

31 Muzakkir Muhsin Thaha, Hossam El-Din Ibrahim Mohamed, Muntaha bin Artalim Zaim

Ibn Manzūr, Muhammad bin Makram bin ‘Ali. 2003. *Lisān Al-‘Arab*. Dār Sādir. Beirut.

Ibrāhīm Madhkūr. 2004. *Al-Mu’jam Al-Wasīt*. Maktabah Al-Syurūq Al-Dawliyyah. Egypt.

Kashk, ‘Abdulhamīd bin ‘Abdul’azīz. 1987. *Fī Rihāb Al-Tafsīr*. Al-Maktab Al-Mishr Al-Hadīth. Egypt.

Mustafā, Rashīd Sheha. 1999. *Al-Nuqūd Wa al-Mashārif Wa al-I’timān*. Dār Al-Jāmi’ah Al-Jadīdah. Al-Iskandariya.

Nāsir Sulaymān. 2002. *Tatwīr Siyāg Al-Tamwīl Qāsir Al-Ājāl Li Al-Bunūk Al-Islāmiyyah*. Jam’iyah Al-Turāth. Algeria.

Nazīr, Riyādh Muhammad Al-Shahāt and others. 2001. *Al-Idārah Al-Mālīyah*. Al-Maktabah Al-Asharī’ah Li al-Manshūrah. Egypt.

Qala’jī, Muhammad Rawās. 1988. *Mu’jam Lughah Al-Fuqahā*. Dār Al-Nafāis. Beirut.

Indonesian Legal References on Websites:

Bank Indonesia Publications, 2006 (SEBI) No: 8/19/DPbS/2006:
<http://www.ojk.go.id/id/kanal/syariah/regulasi/peraturan-perbankan-syariah-pbi-dan-sebi/Pages/surat-edaran-bank-indonesia-nomor-8-19-dpbs-3.aspx>

Bank Indonesia Publications, 2010 (SEBI) No: 12/13/DPbS/2010:
https://www.bi.go.id/id/peraturan/perbankan/Pages/se_123210.aspx

Bank Indonesia Regulation No: 11/10/PBI/2009:
https://www.bi.go.id/id/peraturan/perbankan/Pages/pbi_111009.aspx
<https://www.pjk.go.id/id/kanal/pasar-modal/regulasi/peraturan-ojk/Pages/POJK-Nomor-59POJK.032017.aspx>

Indonesian Financial Services Authority Law No: 21 for Year 2011:
<https://www.ojk.go.id/id/regulasi/otoritas-jasa-keuangan/undang-undang/Pages/undang-undang-nomor-21-tahun-2011-tentang-otoritas-jasa-keuangan.aspx>

Indonesian Financial Services Authority Law No: 59/POJK.03/2017. Regarding the implementation of governance when disbursing rewards in Islamic banking institutions and in Sharia business units:

Islamic Banking Law No: 21 for year 2008 concerning compliance with Islamic Sharia standards, on the official link: https://www.bi.go.id/syariah/Documents/UU_21_08_Syariah

Limited Company Law No: 40 for Year 2007: https://spn.or.id/dppspn/UU_40_2007.PDF.

Regulation of Financial Supervision Agency of the Republic Indonesia No: 72 for year 1992 concerning a bank based on the principle of profit sharing: <https://peraturan.bpk.go.id/Home/Details/57927>

Journals and Papers:

Al-Khelaifi, Riyādh Mansūr. 2003. Al-Nazariyāt Al-‘āmmah Li Al-Hay’ah Al-Shar’iyyah. Presented to the Third Conference of OIFI. International legal advisor company. Bahrain.

Al-Beltagī, Muhammad. 2011. Dhawābit Al-Istiqrār Al-Māli Fī Al-Iqtisād Al-Islāmi. The First International Forum. Institute of Economic and Commercial Sciences. Algeria.

Al-Qāri, Muhammad ‘Alī. 2002. Istiqlāl Al-Hay’ah Al-Shar’iyyah. Research presented at the Second Conference of AOIFI. Bahrain.

Jalāl Al-Dīn, Muhammad Akram Al-Dīn. 2009. Dawr Al-Riqābah Al-Syar’iyyah Fī Dhābtī A’māl Al-Masārif Al-Islāmiyyah. Presented at the Ninetīnth Session, International Islamic Fiqh Academy OIC. United Arab Emirates.

References in Indonesian and English:

KBBI. Pusat Bahasa, Departemen Pendidikan Nasional, 303. Kamus Besar Bahasa Indonesia, Jakarta: Pusat Bahasa, 2008,

Keputusan Dewan Syariah Nasional - Majelis Ulama Indonesia No. 03, Year 2000. Chapter II: Syarat Anggota DPS.

Hansmann, Henry. B, 1980, The Role of Nonprofit Enterprise, The Yale Law Journal, Vol. 89.